خلال كلمته الافتتاحية للدورة العاشرة لمؤتمر «يوروموني - الكويت 2018»

الحجرف: مشروع قانون جديد يهدف إلى تعزيز دور «المالية» للمحافظة على استدامة موارد الكويت

أكد وزير المالية الدكتور نايف الحجرف أمس الثلاثاء ضرورة القيام بإصلاحات اقتصادية مدروسة بدقة لتفعيل دور القطاع الخاص وتقليل تدخل الحكومة في الاقتصاد».

وقال الوزير الحجرف في كلمته الافتتاحية للدورة العاشرة لمؤتمر (يوروموني - الكويت 2018) إن الكويت تمتلك إمكانيات كبيرة بمؤسساتها ومواردها البشرية والمالية وخبراتها التجارية.

وأضاف أن المادة رقم 20 من دستور الكويت تؤكد ان الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص وهدفه تحقيق تنمية اقتصادية وزيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين في حدود القانون.

وأوضح أن دور وزارة المالية في هذا الشأن يبدأ بمشروع إعادة رسم دور الوزارة في المنظومة الحكومية إلى دور المدير المالي الذي يوجه السياسات المالية للدولة.

ولفت الوزير الحجرف إلى أن المشروع الجديد سيحكم قواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي لتتوافق مع الأنظمة المحاسبية الحديثة وجعل التقديرات المالية في الميزانية والأداء الفعلي في الحساب الختامي أكثر دقة وشفافية ومهنية. وذكر انه تمت صياغة القانون الجديد بالكامل ليحل محل مرسوم قانون رقم 31 لسنة 1978 الذي تجاوز عمره ال 40 عاما ليواكب التطورات الحديثة ويضع الكثير من الجوانب التطويرية في أسس وضع الميزانية الحكومية لتكون هناك أسس موضوعية علمية ودقيقة يتم عليها بناء الميزانية. وقال إن القانون الجديد تم ارساله إلى مجلس الوزراء ليكون من ضمن أولويات الحكومة في دور الانعقاد المقبل لمجلس الأمة.

نايف الحجرف

وأكد أن مشروع القانون الجديد يهدف إلى تعزيز دور وزارة المالية الاستراتيجي والارشادي للمحافظة على استدامة الموارد المالية للكويت وغرس الثقافة المحاسبية في الجهات الحكومية المعنية عبر دعمهم بمصادر إضافية لتسهيل عملية إعداد الميزانية ومتابعة الصرف. وأشار إلى أن القانون سيلزم الجهات الحكومية بتزويد وزارة المالية بتقرير سنوي مالي خلال ثلاثة اشهر من انتهاء السنة المالية متضمنا نتائج مقاييس الأداء ومؤشرات الكفاءة والفروقات بين المصروفات والإيرادات التقديرية والفعلية مع بيان أسبابها.

«العاصمة العقارية» توقع عقود شراكة مع «سكاي زون» وصناعات الغانم في «مشروع العاصمة»

أعلنت شركة الصالحية العقارية عن قيام شركة العاصمة العقارية (شركة تابعة) بتوقيع عقود شراكة جديدة في مشروع العاصمة وذلك في مجالات مختلفة، تضمنت عقد الشراكة مع شركة التمدين الترفيهية «سكاي زون» العلامة الرائدة في مجال الترفيه، وشركة صناعات الغانم إحدى أكبر شركات القطاع الخاص في المنطقة، وقد تم توقيع العقود في مقر شركة الصالحية العقارية بمجمع الصالحية، وذلك بحضور كل من السيد غازي فهد النفيسي رئيس مجلس إدارة شركة الصالحية العقارية، والسيد أحمد دخيل العصيمي رئيس مجلس إدارة شركة التمدين الترفيهية (إحدى شركات مجموعة التمدين)، والسيد عمر قتيبة الغانم الرئيس التنفيذي لشركة صناعات الغانم.

وقال غازي النفيسي رئيس مجلس إدارة شركة الصالحية العقارية بأنه بالتوقيع على العقود الأخيرة فإن المساحات المؤجرة في مشروع العاصمة ترتفع إلى أكثر من 40 ألف متر مربع تقريباً وبنسبة تفوق 56% من إجمالي المساحات القابلة للتأجير في المشروع وذلك قبل الانتهاء منه، مؤكدا بأن عقود الشراكة التي تم توقيعها تتماشى مع استراتيجية أعمالنا الهادفة إلى تقديم أفضل تجارب التسوق والترفيه داخل المشروع، ليكون مشروع العاصمة متكاملا من جميع النواحي ويلبي طموحات روادة بمختلف رغباتهم وأذواقهم.

وبهذه المناسبة صرح غازي النفيسي قائلا بأنه يسعدنا الترحيب بالتعاقد مع شركة التمدين الترفيهية لتقديم تجربة ترفيهية خاصة في مول العاصمة من خلال إقامة «سكاي زون» الرائدة في العاب مدن الترامبولين والتي تعد وجهة ترفيهية عائلية متميزة مناسبة لجميع الفئات العمرية تتضمن التسلية والرياضة في آن واحد. وقد تأسست «سكاي زون» وهي علامة تجارية أمريكية في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2004، وتحتل حاليا المرتبة الأولى من حيث معايير السلامة والإقبال بين مدن الترامبولين مع أكثر من 200 فرع حول العالم وتتميز بكوادر بشرية ومدربين ومشرفين مؤهلين على أعلى مستوى لضمان الأمان، ويعتبر سكاي زون في مول العاصمة الفرع الثاني الذي سيتم افتتاحه في دولة الكويت من قبل شركة التمدين الترفيهية صاحبة العلامة الأميركية، حيث تم افتتاح الفرع الأول العام الماضي 2017 في منطقة الري وشهد إقبالا غير مسبوق، الأمر الذي شجع شركة التمدين الترفيهية على افتتاح الفرع الثاني فيإحدى أهم مواقع الكويت مع شركة العاصمة العقارية التابعة لشركة الصالحية العقارية الرائدة في مجال التطوير العقاري، حيث سيمتد سكاي زون العاصمة على مساحة 2450 متر مربع وسيتضمن التجارب الناجحة التي تم إطلاقها في الفرع الأول كالـ دودج بول وسكاي هوبس، بالإضافة إلى تجارب جديدة ومتطورة كالسكاي نينجا وحائط التسلق الذي يتضمن تكنولوجيا الواقع المعزز.

جانب من توقيع الاتفاقية

كما صرح غازي النفيسي رئيس مجلس إدارة شركة الصالحية العقارية أننا نرحب أيضا بالتعاقد مع شركة صناعات الغانم وهي واحدة من أكبر شركات القطاع الخاص في المنطقة، وستقدم صناعات الغانم لرواد مشروع العاصمة عدداً من العلامات التجارية والخدمات والمنتجات، وذلك في خمس مواقع مختلفة موزعة من ضمن المشروع بمساحة إجمالية 1,528 متر مربع، ويشمل ذلك معرضا للالكترونيات بالإضافة إلى عدد من المقاهي والمطاعم.

مؤشرات البورصة تستعيد بريقها الأخضر

ارتفاع جماعي للمؤشرات

أنهت البورصة تعاملاتها أمس الثلاثاء على ارتفاع المؤشر العام 8ر46 نقطة ليبلغ مستوى 5ر5136 نقطة بنسبة ارتفاع 92ر0 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 8ر105 مليون سهم تمت من خلال 4679 صفقة نقدية بقيمة 27 مليون دينار كويتي (نحو 89 مليون دولار أمريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 9ر26 نقطة ليصل إلى مستوى 9ر4766 نقطة وبنسبة ارتفاع 57ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 61 مليون سهم تمت عبر 2180 صفقة نقدية بقيمة 4ر4 مليون دينار (نحو 52ر14 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الأول 66ر57 نقطة ليصل إلى مستوى 9ر5339 نقطة وبنسبة ارتفاع 09ر1 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 8ر44 مليون سهم تمت عبر 2499 صفقة بقيمة 5ر22 مليون دينار (نحو 25ر74 مليون دولار).

وكانت شركات (بيت الطاقة) و(المصالح ع) و(الكوت) و(وطنية د ق) و(ريم) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (رماية) و(وطني) و(التجارية) و(زين) و(أهلي متحد) الأكثر تداولا أما الأكثر انخفاضا فكانت (المساكن) و(سنرجي) و(المال) و(دانة) و(الأولى).

وتابع المتعاملون إفصاح معلومات جوهرية من شركة (الصالحية العقارية) بشأن توقيع شركة تابعة لاتفاقيات استغلال مساحات تأجيرية في مشروع العاصمة علاوة على إفصاح من شركة (صكوك القابضة) بشأن معلومات جوهرية.

كما تابع المتعاملون إفصاحا من شركة (منشآت) للمشاريع العقارية حول طلب إيقاف السهم عن التداول علاوة على إعلان بورصة الكويت عن تنفيذ بيع أوراق مالية مدرجة وأخرى غير مدرجة لمصلحة حساب إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق التي تتضمن تقسيمه إلى ثلاثة أسواق منها السوق الأول ويستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة.

وتخضع الشركات المدرجة ضمن السوق الأول إلى مراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على أن تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات.

ويتضمن السوق الرئيسي الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.

أما سوق المزادات فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.

على هامش ندوة «مشروع الدبدبة للطاقة المتجددة» «آمال وتطلعات»

الناصر: نسعى لتحقيق الرؤية السامية لإنتاج 15 في المئة من الطاقة المتجددة في 2030

الشيخة تماضر الصباح تكرم الدكتور ماجد الرشيدي عقب الندوة

قال وكيل وزارة النفط بالوكالة الشيخ طلال ناصر العذبي الصباح أن الطاقات المتجددة والبديلة تعتبر من أبرز الموضوعات التي تستحوذ على اهتمام كبير من قبل وزارة النفط والدولة، مشددا على أن اهتمام صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظة الله ورعاه بضرورة التركيز على استخدامات الطاقة المتجددة والبديلة في الكويت وتحديد نسبة 15 من استخداماتها بحلول 2030 يأتي دافعا قويا لقيادات الدولة لبذل الجهد والتركيز لتحقيق الرغبة السامية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد.

وأضاف الناصر في تصريحات على هامش الندوة التي عقدتها إدارة الإعلام البترولي والعلاقات العامة في وزارة النفط حول « مشروع الدبدبة للطاقة المتجددة آمال وتطلعات » أن الطاقة الشمسية تعتبر أحد أوجه الطاقة البديلة التي تسعى إلى تطويرها شتى دول العالم المنتجة والمستهلكة للنفط، مؤكدا أن الهدف من تطوير إنتاج الطاقة الشمسية لا ينحصر في البحث عن مصدر بديل للنفط أو حتى الإستعداد لمرحلة ما بعد النفط بقدر ما هو إتجاه عالمي لخفض تكاليف توليد الطاقة، خصوصا الكهربائية، إذ تمثل الطاقة الشمسية فرصة مهمة لتوفير مبالغ طائلة تنفقها الدول على إنتاج الكهرباء والمياه.

■ الكلفة التي تواجه الكويت من إنتاج الكهرباء وبيعها بسعر مدعوم يعتبر الأقل عالمياً

■ الرشيدي : كلفة استخدام الطاقة المتجددة قلت 60 في المئة

ولفت الى أن التركيز على الطاقات المتجددة والبديلة والمشاريع التي تنفذها الكويت في ذلك المجال يعزز من تشجيع الجهد المبذول والعمل على إنجاز المشاريع الجديدة للطاقات البديلة، مؤكدا أن الكويت تسعى جاهدة لمواكبة التجارب العالمية الناجحة في هذه الصناعة لتحقيق القدر الأكبر من الإستثمار في مجال الطاقة المتجددة. وأرجع الناصر الإهتمام بالطاقة المتجددة في الكويت كأحد المصادر البديلة لتوفير الكهرباء في المستقبل إلى امتلاك الكويت واحدا من أعلى معدلات إستهلاك الطاقة للفرد في العالم، ويعود ذلك إلى مزيج من الظروف المناخية، والدعم الحكومي الضخم للكهرباء، والزيادة المطردة في عدد السكان، لذا فنحن نسعى لتحقيق الرؤية السامية لإنتاج ما يوازي 15% من إجمالي إحتياجاتنا من الطاقة بحلول 2030.

الشيخ طلال الناصر

وذكر أن استخدام الطاقة البديلة في الكويت أمر مهم لثلاثة أسباب هي إرتفاع الطلب على الطاقة الكهربائية وسعر النفط وتوفر أرض خصبة لإستثمار الطاقة البديلة، موضحا أن الكويت ومنطقة الخليج من أفضل مناطق العالم وفرة بسطوع الشمس وهبوب الرياح، مشيرا الى ان هناك أفكار ومشاريع لإنتاج الطاقة الشمسية، ستعمل الدولة على تفعيل العمل بها تباعا وفق الخطط الزمنية الموضوعة. وشدد الناصر على أن التكلفة التي تواجه الكويت من إنتاج الكهرباء وبيعها بسعر مدعوم يعتبر الأقل عالميا، وعلية يمكن الإتجاه ولو جزئيا الى الطاقات البديلة والتعامل مع تلك الطاقات كمشروع حقيقي يستهدف تقليل الإنفاق المالي في ظل زيادة السكان والحاجة إلى الخدمات بشكل أكبر من السابق. ومن جانبة قال الباحث العلمي المشارك من معهد الكويت للأبحاث العلمية ماجد الرشيدي أن كلفة استخدام الطاقة المتجددة قلت بنسبة 60 في المئة، مؤكداً على أنها في طور الانخفاض بشكل أكبر خلال الفترة المقبلة.

ولفت إلى أن مشروع الدبدبة مشروع من المشاريع الضخمة في استخدام الطاقة المتجددة لإنتاج 1500 ميجاو وات، لذا لا تزال كلفته مرتفعة بعض الشيء، مشيرا إلى أن كلفة الكيلو وات من الطاقة المتجددة أصبح منافساً قوياً لمصادر الطاقة الأحفورية.

وعن المحاذير التي أكد عليها معهد الأبحاث ، قال الرشيدي أن جميع الطاقة المتجددة والتي تعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا من الممكن أن تواجه مشاكل بعض التشغيل، مشيرا إلى أنها تعتمد على الطقس وهو شيء متغير، مؤكدا على ضرورة وجود آلية للتنبأ، ليستطيع القائمون على وزارة الكهرباء أخذ الاحتياطات خاصة بعد التشغيل في 2021.

وعن استخدام نظام السوبر كمبيوتر قال أنه يخدم مشاريع كثيرة، خاصة التي تعتمد على الطاقة المتجددة، مبينا أن الكلفة للسوبر كمبيوتر المصغر تتراوح ما بين 500 إلى 700 ألف دينار، بينما السوبر كمبيوتر بحجمه الكبير تصل كلفته إلى 3 مليون دينار. وأشاد الرشيدي بالقطاع النفطي في سعيه المتواصل لاستخدام الطاقة المتجددة، مؤكداً أن القطاع قادر على الوصول إلى استخدام 15 % من الطاقة المتجددة في مشاريعه قبل حلول 2030 وفق رؤية صاحب السمو أمير البلاد.